

توفيق حداد\*

## إعادة إدراج الاقتصاد السياسي في تحليل السياسات والحركة الفلسطينية\*\*

ينطوي تحليل الاقتصاد السياسي على أدوات فاعلة في مفهمة الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أكان ما تعلق بحالة التنمية أم بالтиктики والاستراتيجيات التي تستخدمها الحركة الوطنية وفاعلوها. وعلى الرغم من أن الأبحاث الجديدة راحت تطبق هذا التحليل، فإن اتجاه الأبحاث الفلسطينية العام يتحاشى تناول مثل هذه الأمور إما عن جهل وإما بسبب حساسية سياسية معينة أو لاعتبارات أخرى. وما يتناوله هذا المقال هو ثلاثة جوانب متربطة للاقتصاد السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في محاولة لتحديد بعض الفجوات التحليلية وسدّها، في الوقت الذي نعيده تلّك أدوات هذا الاقتصاد السياسي خدمة للباحثين وممارسي السياسة الفلسطينية على حد سواء. وينظر هذا المقال أولاً في التحديد البنوي للاقتصاد السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بوصفه وظيفة لتقسيم للعمل غير مرئي لكنه توافقى بين الجهات المانحة الدولية وإسرائيل بشأن المعاير الأساسية التي تكتنف التنمية الفلسطينية. وهذا ما يلخصه مفهوم «نظام عملية السلام» الذي يعمل كأدلة خطابية وسياسية واقتصادية تفرض نزع تربية الأرض الفلسطينية المحتلة، ومهندسان الرضا السياسي عن هذا الترتيب. ثم ينظر هذا المقال في بعض أساس النندجة الفكرية التي تلهم جزئياً هذه السياسات، وترتبطها بالتحولات في أجندات التنمية النيوليبرالية المعاصرة، وتحوّلها من إجماع واشنطن إلى إجماع ما بعد واشنطن. وأخيراً، يرسم هذا المقال الخطوط العامة لتطبيق هذه النندجة في أنماط المساعدة الدولية المقدمة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع التركيز على الطريقيتين الرئيستين اللتين طبقت بهما هذه الأفكار: النموذج الذي قاده عرفات والنماذج البيروفراغي-المؤسسي الذي يعتمد على إنتاج اختيار نخبوى يعود إلى الطبقات الاجتماعية أكثر من اعتماده على القرار الفردي.

\* مرشح دكتوراه في التنمية في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في لندن، يبحث في الاقتصاد السياسي للمقاربات النيوليبرالية الخاصة بحل النزاعات وبناء الدولة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

\*\* ترجمة ثائر ديب.

## مقدمة

أعادت عملية أوسلو بناء العلاقات الفلسطينية مع إسرائيل، والعالم الخارجي، وبين الفلسطينيين أنفسهم على نحو جذري. غير أن على الرغم من مرور عقدين من الزمن منذ توقيع اتفاقيات أوسلو، لا يزال على الحركة الفلسطينية أن توضح تماماً مدى إعادة البناء هذه، واستيعاب ما تعنيه لحركتهم والاستراتيجيات المعتمدة في نضالهم.

وما يتسم بضعف خاص كلّ من التفسير والبحث الأكاديمي المرتبطين بالاقتصاد السياسي الجوهري. ثمة، على سبيل المثال، كميات هائلة من المعلومات والبيانات عن الوضع المالي للسلطة الفلسطينية، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووضع حقوق الإنسان، لكن هذه المعلومات تُستهدَف وتُحدَّد، وتميل إلى أن تؤطر ضمن سياسة موجّهة محدّدة؛ عادة ما تكون في هذه الحالة «تحسين الأداء الاقتصادي» ووظائف «حكومة» السلطة الفلسطينية، أو بدلاً من ذلك «الدافع عن حقوق الإنسان».

بيد أن هذه المقاربات ذات السياسة الموجّهة كثيراً ما تُغفل الغاية لترى هذه الشجرة أو تلك. ولذلك لا يزال من الضروري تماماً جمع رواية تاريخية موثقة عن سنوات أوسلو والتحولات التي أحدثتها في العلاقات الاجتماعية الفلسطينية وفي الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة، مع أن مساهمات مهمة في هذه اللوحة بدأت بالظهور<sup>(١)</sup>. بل إن الحاجة إلى هذه الرواية تشتدّ كثيراً في هذه الفترة التي يعاني فيها المجتمع الفلسطيني الانقسام والتفتت المكليفين، مع اتساع الاغتراب بين الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين. يُضاف إلى ذلك أن الوضع المحلي العقدي الناشئ على الأرض، وخصوصاً ما تعلّق بالسلطة الفلسطينية في الصفة الغربية؛ وتوفيرها ما يزيد على الثلث من جميع الوظائف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتوليلها المستمد بصورة ساحقة من مصادر إسرائيلية ودولية، إنما يخلق تعقيدات لا يسهل حلّها.

يبقى الاقتصاد السياسي، في هذا الصدد، أداة مهمة في السعي، على أقلّ تقدير، إلى تحديد وتفسير بنية الوضع الفلسطيني وأسبابه، وربما تبيان السبيل إلى فهم حال العلاقات الاجتماعية الفلسطينية، وما يمكن أن يشكل الأساس لرؤيه بديلة حقة.

## ملاحظة حول الاقتصاد السياسي

الاقتصاد السياسي حقل واسع، له مدارسه المتنافسة في مدى التأويل ونطاق التركيز، وسوف نستخدم هذا المصطلح، لأغراضنا هنا، بمعنى الواسع الذي يشير إلى محاولات في معرفة وتفسير «العلاقة بين الاقتصادي

(١) من الأديبيات التي قدمت مساهمات قيمة في الاقتصادي السياسي لتحليل الحالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، انظر:

Sara Roy: *The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1995), and «De-development Revisited: Palestinian Economy and Society since Oslo,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 28, no. 3 (Spring 1999); Mushtaq H. Khan, George Giacaman and Inge Amundsen, eds., *State Formation in Palestine: Viability and Governance during a Social Transformation*, RoutledgeCurzon Political Economy of the Middle East and North Africa Series; 2 (London; New York: RoutledgeCurzon, 2004); Jamil Hilal, *The Formation of the Palestinian Elite: From the Palestinian National Movement to the Rise of the Palestinian Authority* (Ramallah: Muwatin; Amman: al-Urdun al-Jadid, 2002); Ghazi Sourani (2010), Adel Samara (2001), Salim Tamari (2002) Marcus Bouillion and Khalil Nakhleh (2012).

والسياسي ومن ثمّ بينها وبين المجال الواسع من المؤسسات والممارسات الاجتماعية - الثقافية»<sup>(٢)</sup>. وهذا يعني أنه محاولة لفهم الكل الاجتماعي للواقع الفلسطيني في الأراضي المحتلة اليوم من خلال تحليل كيفية التفاصيل ديناميات السلطة والسيطرة ضمن العلاقات الاجتماعية بين الطبقات والطبقات الفرعية. وفائدة تعريف فنسنت موسكرو إنما تنبع من قدرته على تأثير الاقتصاد السياسي من حيث البنية والعلاقات التي تشكّل دعامة السيطرة الاجتماعية والبقاء:

الاقتصاد السياسي هو دراسة ما تشهده الحياة الاجتماعية من سيطرة وبقاء. وتشير السيطرة على وجه التحديد إلى التنظيم الداخلي الذي يتنظم الأعضاء أفراداً وجماعات، في حين يعني البقاء الوسائل التي ينتجون من خلالها ما يحتاجون إليه لإعادة إنتاج أنفسهم. وعمليات السيطرة هي عمليات سياسية بالمعنى العريض لأنها تنتهي على التنظيم الاجتماعي للعلاقات داخل المجتمع. أمّا عمليات البقاء فهي اقتصادية في جوهرها لأنها تتعلق بانتاج ما يحتاج المجتمع إليه لإعادة إنتاج نفسه<sup>(٣)</sup>.

يحظى عزل مفهومي السيطرة والبقاء بأهمية كبيرة في الحالة الفلسطينية، لأنّهما يعبّران عن عمليات أساسية جارية في القلب من نضال الحركة الفلسطينية اليوم. ويمكن القول إن إطار عملية السلام - تقنياتها وдинامياتها - يدور في الواقع حول رؤى السيطرة والبقاء وتفسيراتها المتنازع فيها بين إسرائيل والمجتمع الدولي المانح والحركة الوطنية الفلسطينية؛ ذلك لأنّها منخرطة جيّعاً في ما تمارسه الحكومة من «علم التدخل وتقنياته» في واقع الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذا ما استعرضنا تعريف فوكو للاقتصاد السياسي<sup>(٤)</sup>.

وهي في هذا الصدد تعير عن «الحكومة» في الأراضي الفلسطينية المحتلة اليوم؛ أي عن تلك العمليات السياسية والاقتصادية الأساسية والمتراقبة الجارية في العلاقات الاجتماعية الفلسطينية وبين الطبقات الاجتماعية، والتي تولدتها تدخلات فاعليها المختلفين السياسيين، وتفضي إلى سيطرة سياسية على الشعب الفلسطيني وإلى بقاء هذا الشعب الاقتصادي.

ومن المهم أن نلاحظ أولاً أنّ تناولاً من هذا النوع لا يمكن إلا أن يكون تناولاً خاطئاً ومتعرجاً نظراً إلى تعقيد الموضوع وعمقه. وتبعد الاستنتاجات الواردة في هذا الورقة من مشروع بحث أكاديمي أكبر ينكبّ عليه الكاتب الآن على هيئة أطروحة للدكتوراه تشتمل على فحص أعمق لسجل الأدلة. ولا يسع هذه الورقة بالتالي سوى رسم الخطوط العريضة لما يجري في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة والأسس الفكرية التي يقوم ذلك عليها.

ثانيًا، ثمة أسباب حقيقة لافتقار الأبحاث الفلسطينية إلى التحليل الاقتصادي السياسي؛ ففي العقود القليلة الماضية، شهدت المسارات الفكرية الواسعة غير الخاصة بفلسطين صعود المقاربات ما بعد الحداثة وما بعد الكولونيالية وما بعد البنية في الأكاديميا على حساب الاقتصاد السياسي، خصوصاً تلك المقاربات المرتبطة بالنوع الماركسي في أنواع الاقتصاد السياسي، الذي اتهم بأنه مفرط في حتميته أو، في المقابل، إقصائي حيال أسئلة الهوية والفاعلية، من بين انتقادات أخرى. كما كان لبروز الاقتصاد الكلاسيكي

(2) Vincent Mosco, *The Political Economy of Communication*, 2nd ed. (London: Sage Publications, Ltd., 2009).

(3) المصدر نفسه، ص ٢٥ [التشديد لي].

(4) Graham Burchell, Colin Gordon and Peter Miller, eds., *The Foucault Effect: Studies in Governmentality with Two Lectures by and an Interview with Michel Foucault* (Chicago: University of Chicago Press, 1991).

الجديد والليبرالية الجديدة وتحليلات الاقتصاد المؤسسي الجديد (NIE) على مدى تسعينيات القرن العشرين وفي القرن الحالي تأثيره الخاص في الأبحاث المتعلقة بالاقتصاد والحكومة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. يضاف إلى ذلك تحديات أيديولوجية ونظرية وتنظيمية داخلية تواجهها مدارس اقتصادية سياسية شئّي كـما يواجهها الفاعلون السياسيون التقديميون منذ نهاية الحرب الباردة.

في السياق الفلسطيني، تزداد المشكلة سوءاً لكون التحليل الاقتصادي السياسي قادرًا على المضي إلى قلب مسائل سياسية واقتصادية حساسة وأساسية بالنسبة إلى تكتيك حركة التحرر الوطني واستراتيجيتها؛ ذلك أنه يبقى للسرية والتكتيك والاستراتيجيا القيمة المتميزة بالفعل في تنظيم مشروع وطني في ظروف الاحتلال الاستعماري والتشريد المعتقد، ولا سيما بالنظر إلى القائمة الطويلة من الأداء الذين يقفون في وجه التحرر الفلسطيني. لكن في الوقت نفسه، وبقدر ما تمثل السياسة والتحرر الوطني إرادة شعبية، وبغية تجنب سيطرة هذا الفصيل أو ذاك الحصري على المؤسسات والموارد الوطنية، لا بدّ من أن يتزغ من المطالب الشعبية سياسات واسعة تتوضع قيد التنفيذ، وتنظمها أشكال من المحاسبة تتمتع بحد أدنى من الديمقراطية، وهذا شرط نادرًا ما تتحقق في السياق الفلسطيني.

ومن ثمّ، فإن هنالك حاجة شديدة إلى استعادة التحليل الاقتصادي السياسي، لأن إسرائيل والمجتمع الدولي المانح لها اللذان تمّلّكا هذا التحليل واستخدماه بوعي في مقاربتهما المجتمع الفلسطيني والقيادة الفلسطينية، في محاولةٍ للسيطرة على الكيان السياسي الفلسطيني والتلاعب به والتدخل فيه وفقاً لمصالحهما ورؤاهما الخاصة. ولذلك، تبدو الحاجة ماسة إلى استعادة السيطرة على أدوات التحليل وتحويلها باتجاه الأهداف الوطنية الديمقراطية.

تنقسم هذه الورقة إلى ثلاثة أقسام، يتعلّق كل منها بجانب من الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة، في محاولة لتحديد بعض الفجوات التحليلية وسدّها. ينظر القسم الأول في التحديد البنيوي للاقتصاد السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بوصفه تابعاً لضرب من تقسيم العمل الخفي إنما المتواافق عليه بين الجهات الدولية المانحة وإسرائيل بشأن المعايير الأساسية للتنمية الفلسطينية. وينظر القسم الثاني في الأسس الفكرية لنجدية هذه السياسات، ويربطها بالتحولات في التنمية النيوليبرالية المعيارية وأجندة حلّ الصراعات لدى العاملين في مجال التنمية الدولية. ومن ثمّ يرسم القسم الثالث الخطوط العامة لتطبيق هذه النتائج من المساعدات الدولية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع تركيز على الطرق التي طبّقت بها هذه الأفكار داخل الحركة الوطنية الفلسطينية.

## تميّز التنمية الفلسطينية

### دور إسرائيل

من المفيد أن نبدأ الإجابة عن مشاغل بحثنا بالإشارة إلى أن الأوضاع الاقتصادية السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليست عشوائية مطلقاً. وعلى العكس من ذلك، وكما سبقت الملاحظة، فإن إسرائيل والجهات الدولية المانحة درستها ودرست التلاعب بها أشدّ الدراسة كجزء من انخراطها المتواصل مع الكيان السياسي الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية على مدى أجيال، ولا سيما خلال الإطار الزمني لما يُشار إليه عادة باسم «عملية السلام»، أي منذ سنة ١٩٩٣ وحتى الوقت الحاضر.

تورط إسرائيل وتلاعيبها بالسياسة الفلسطينية والواقع الاجتماعية معروfan وبديهian كما يتجليان في تاريخ محاولاتها سحق الحركة الفلسطينية، أكان في فلسطين التاريخية أم في الشتات، في الوقت الذي ترُوّج لبعض النخب بوصفها قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية. ويشهد الدور الذي تقوم به شبكة المخابرات الإسرائيلية الواسعة، وبصورة أكثر تحديداً عقيدة إسرائيل العسكرية والسياسية والاقتصادية، على الاهتمام المتواصل بمقاربة تسعى إلى الحفاظ على سيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة والخلولة دون بروز نواة قاعدة تنموية فلسطينية حقيقة.

كانت سارة روبي قد وصفت مقاربة إسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة باعتبارها واحدة من مقاربات «نزع التنمية»؛ وهذه حالة معينة من حالات التنمية محكمة بتحديد سياسي بعينه لم يستخلص من تحليل عقلاني للقوى الاقتصادية / قوى السوق الفاعلة. إن نزع التنمية، بحسب روبي ..

... يتميز بنفي التحول والتكامل والتوليف البنيوي العقلاني، حيث تصبح العلاقات الاقتصادية ونظام الرابط متباعدة ومفككة (بخلاف سوء ترايطة الذي نجده في التخلف)، ثم تبقى كذلك، وهو ما يحول دون أي تناقض عضوي، أو ترتيب منطقى للاقتصاد أو أجزاء المكونة. على عكس التخلف، الذي يتسم نزع التنمية ببعض ملامحه، فإن هذا الأخير يحول، على المدى الطويل دون إمكانية قيام تنمية تابعة بملمحيها الأساسيين: تطوير القدرة الإنتاجية التي من شأنها أن تسمح بتراكم رأس المال (خاصةً في القطاع الصناعي الحديث)؛ وإقامة تحالفات سياسية واقتصادية حيوية ومستدامة بين الاقتصادات التابعة والمهيمنة وبين الاقتصاد التابع والنظام المالي الدولي عموماً<sup>(٥)</sup>.

وما يدفع تمييز روبي نزع التنمية بوصفه معاكساً لـ التخلف، هو رغبتها في تسليط الضوء على التحديد السياسي النوعي الذي يرسم السياسات الإسرائيلية التي تدور حول الضرورات الكولونيالية للمستوطن الصهيوني، وتفرق السياق الفلسطيني عن الحالات الكولونيالية والنيوكولونيالية الاستغلالية الأكثر «كلاسيكية» التي تمثل عموماً إلى إقامة مستعمرة متخلفة أو مستعمرة سابقة. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر إلى هيمينة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة لا على أنها معينة في المقام الأول بأي ضرورة اقتصادية معينة من ضرورات استغلال مواردها وعملها أو استخراج فائض القيمة في حد ذاتها (على الرغم من أن هذين الأمرين يحصلان في النهاية)، بل على أنها ترتكز على مشروع سياسي (هو الصهيونية) يحدد بدوره سلسلة من القيود السياسية والاقتصادية التي تقيد الأرضية الفلسطينية المحتلة والحركة الوطنية عموماً وترمي إلى تحقيق هذا الهدف السياسي (دولة يهودية في فلسطين التاريخية). أمّا تجزئة الأرضية الفلسطينية المحتلة الاقتصادية والجغرافية، وعدم وجود قدرات صناعية إنتاجية إلى حد كبير، وتدهور قطاعها الزراعي، وعدم سيطرتها على مواردها (الأرض والمياه وال المجال الكهرومغناطيسي)، وتبعيتها الكاملة لإسرائيل وعجزها التجاري حيالها - كل ذلك يسم حالة الأرضية الفلسطينية المحتلة «المترددة التنمية» - فهي عواقب لهذا التحديد السياسي، ومن الواضح أنها ليست «إنخفاقات» تولدتها السوق.

ومن الأهمية بمكان أن نقى في الأذهان هذه الخصوصية المحددة لأن طبيعة النشاط الاقتصادي الفلسطيني الذي دشّنته عملية أوسلو فشل في تحدي هذا الوضع الأساس. وفي الواقع، وكما ستشير روبي

(5) Roy, *The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development*, pp. 129-130.

في وقت لاحق<sup>(٣)</sup>، فإن إعلان المبادئ كان من شأنه أن يعجل عملية نزع التنمية، وهو ما أدى إلى تدهور الحياة الاقتصادية الفلسطينية، والعزل، وإضعاف العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاديين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتزايد الانقسامات داخل سوق العمل الفلسطيني، مع ما ارتبط بذلك من نشوء نمط من الاكتفاء الذاتي الاقتصادي.

ما كان للدمار الذي أُنجز خلال الانتفاضة الثانية، و«الإصلاح» ثمَّ ما تلاه من ممارسات «بناء الدولة»، أن يفعل شيئاً أيّضاً في تحدي التحديد السياسي الأساس في نزع التنمية الذي أُجبرت عليه تنمية الدولة الفلسطينية. وهذا يعني أن إسرائيل ظلت الجانب الذي يفرض استراتيجية نزع التنمية التي ينبغي أن تُقرأ، حين تُجمِع مع طموحاتها الاستيطانية الاستعمارية، على أنها محاولة لترسيخ «دولة يهودية» في فلسطين التاريخية، مع حدّ أدنى من الوجود الفلسطيني، ذلك الوجود الذي، إذا ما كان له أُن يبقى، فلا يمكن التسامح معه إلا إذا كان في حال من التشرذم والخضوع. حتى حالة التخلف ذاتها أُعيّقت (على الرغم من وجود عدد من خصائصها) نظراً إلى وجود الفلسطينيين في هامش مركز لا يريد لهم أن يبدأوا من التخلف. ولذلك، تتدخل إسرائيل على نحو متواصل كي تمنع تلامِح الطاقات الفلسطينية الكفيلة بخلق استراتيجيات الصمود والمقاومة. وهذا السبب، لا يمكن السماح بالسيادة، بوصفها نقيس الحكم الذاتي، لأن من شأن ذلك أن يخلق الظروف الملائمة لتنظيم شكل «عقلاً» من أشكال التنمية، أو شكل «ناضجاً»، على أقل تقدير، من أشكال التخلف.

## دور الجهات الدولية المانحة؟

بيد أن حالة الاقتصاد السياسي الفلسطيني لا تتحدد بالسياسات الإسرائيلية وحدها. وثمة أجزاء رئيسية من التحديد السياسي لتنظيم الأراضي الفلسطينية المحتلة وطابعها البنويين يستمدان أيضاً من سياسات المجتمع الدولي إزاء القيادة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني كما أطلقتها عملية أوسلو.

لا يزال ما يميّز المحدد السياسي لمساهمات الجهات الدولية المانحة في حالة التنمية الفلسطينية بحاجة إلى صوغ. وقد شهدت السنوات الأخيرة انطلاق أبحاث نقديّة في دور المانحين الدوليين في التنمية الفلسطينية. وخلف الفكرة العريضة التي مفادها أن المساعدات المالية والتكنولوجيا إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة تيسّر الإطار العام لعملية السلام وتدعّمه، نجد أن التدقيق في ممارسات المساعدات الدولية لم تُقض عموماً بعد من التركيز على إخفاقاتها في مواجهة السياسات الإسرائيلية وانتهاكاتها للاتفاقيات الموقعة، لكنها فشلت في التوصيف الدقيق للطبيعة السياسية لهذه السياسات. وبدلًا من ذلك أطّرت مساهماتها في شروط فشلت في أن تقيّم دوافع المانحين الدوليين وفاعليتهم ذلك التقييم النقيدي الكافي.

هناك، على سبيل المثال، البحث العلمي الذي قامت به مؤخرًا آن لي مور<sup>(٤)</sup> وسحر تقديسي راد<sup>(٥)</sup> لفحص سياسات المساعدات الدولية المقدمة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. ترسم لي مور لوحَةً تفسّر فشل مقاربات المانحين الدوليين لعملية السلام، وهي لوحَةٌ تتسم بـ«الإثم السياسي والمالي المهدور». وبعد

(6) Sara Roy, «De-development Revisited: Palestinian Economy and Society since Oslo.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 28, no. 3, Spring 1999.

(7) Anne Le More, *International Assistance to the Palestinians after Oslo: Political Guilt, Wasted Money*, Routledge Studies on the Arab-Israeli Conflict; 1 (London; New York : Routledge, 2008).

(8) Sahar Taghdisi-Rad, *The Political Economy of Aid in Palestine: Relief from Conflict or Development Delayed?*, Routledge Political Economy of the Middle East and North Africa Series (New York, NY : Routledge, 2011).

أن تعزو بصورة دبلوماسية «بداية نهاية» عملية السلام إلى «حوادث تتصل في المقام الأول بإسرائيل» وبـ«دعم الولايات المتحدة الذي لا يتزعزع لخلفتها»، تصف الوضع المتدهور بأنه ذلك الوضع الذي:

يجد فيه المجتمع الدولي نفسه في مأزق رهيب. ولعل التفاؤل والأمال التي تولّدت في السنتين ١٩٩٣ و١٩٩٤ مما اللذان حالا دون أن يكون أحد على الجانب الدولي قادرًا على التفكير بـ«الاستغناء» عن العملية. يبدو أن رهانات التوصل إلى اتفاق سلام في الشرق الأوسط مهمة للغاية، وثمة استئثار شخصي ورأسمالي هائل وظفه أصحاب المصلحة جيًعا<sup>(٩)</sup>.

مستخدمةً هذا التصوير، تمضي لي مور لتأكيد كذلك أن «واحدًا من مقاصد بحثها الرئيسة» تبيان أنه لمْ كان..

.. ليس للمجتمع الدولي بأسره سوى تأثير هامشي في السياسة الإسرائيلية أو في جهود الوساطة الأميركية، فإن المساعدات للفلسطينيين باتت تستخدم كـ«ورقة التوت» لعدم قدرتها على دفع عملية السلام قدًما إلى الأمام سياسياً، وكخطاء لديناميات عملية السلام التي تحكم بها إسرائيل والولايات المتحدة إلى حد بعيد<sup>(١٠)</sup>.

بالنسبة إلى لي مور، ليست المساعدات، إذًا، سوى ورقة توت لإزاحة المسؤولية عن كاهل أصحابها، ولا تكاد أن تكون أداة سياسية تهدف إلى تشكيل الواقع الفلسطيني سياسياً. وبروحية مشابهة، تتناول تقدisiي راد تدخلات الجهات المانحة في بناء الدولة، مرکزةً على تناقضات هذه الجهات وعدم اتساقها:

على الرغم من أن زيادة تركيز الجهات المانحة على بناء المؤسسات [كدالة للجهود الدولية في «بناء الدولة»] لها ما يبررها في حد ذاتها، كانت في فلسطين خطوة في غير أوائها، حين لم يكن ضعف المؤسسات هو العقبة الحقيقة التي تعرّض التنمية الاقتصادية للأراضي الفلسطينية بل تكثيف العناصر المرتبطة بالاحتلال والتي كانت الجهات المانحة ترفض معالجتها [...] وما يشير إليه هذا النقاش هو أن سلوك المانحين الفعلي على الأرض لا يأخذ بعين الاعتبار قوى الصراع.... حتى بعد انلاع الانفاضة واستداد الصراع، ويفشل في دمج هذه القوى المهمة في برامج الجهات المانحة ومشاريعها<sup>(١١)</sup>.

هنا أيضًا، ينطوي تصوير المانحين وهم «يداورون» الصراع، وـ«يقعون في مأزق رهيب»، أو «يفشلون في أن يأخذوا في الحسبان قوى الصراع» على مجموعة من الافتراضات بشأن فاعلية المانحين ومقاربتهم، ومطاحهم السياسية والاقتصادية الخاصة عندما يتعلق الأمر بالتدخل في المسرح الفلسطيني. والسؤال هو هل يمكن النظر إلى ممارسة المانحين الدوليين بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة على أنها لا تعدو أن تكون في حقيقتها عشرين عامًا من «مداورة» الصراع؟ كيف نفسّ طبيعة ممارسة المانحين السياسية خلال عملية السلام ونوصّفها، أكان في طورها الباكر (ما قبل كامب ديفيد) أم في تحليها الأخير، من دون أن تكون اختزالين أو قطعرين أو ساذجين؟ بأيّ طريقة يرتبط ذلك بدور إسرائيل في هيكلة نزع التنمية وفرضها وبطموحات إسرائيل السياسية الأوسع المتعلقة بالاستعمار الصهيوني؟

(9) Le More, p. 11.

(10) المصدر نفسه، ص ١٣-١٤.

(11) Taghdisi-Rad, pp. 10-11.

## التحدي البنيوي للاقتصاد السياسي الفلسطيني - خطوط عريضة

تقترح هذه الورقة أن الاقتصاد السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة حدّده بنوياً، أوّلاً وقبل كلّ شيء، وضع القضية الفلسطينية ضمن النظام السياسي الدولي الأوسع المرتبط بالقوى الإمبريالية (خصوصاً الولايات المتحدة، ويليها الاتحاد الأوروبي) وتفسيرها الخاص للضرورات الجيوسياسية والاقتصادية الكلية الإقليمية.

من دون إعادة العمل في ما تناوله الآخرون بمزيد من العمق<sup>(١٢)</sup>، لا حاجة إلى القول إن الولايات المتحدة، باعتبارها القوة المهيمنة الوحيدة في العالم، والمهندس والداعم الرئيس لعملية السلام، تعتمد استراتيجية على الوصول الآمن إلى احتياطيات الوقود وشبكاته في الشرق الأوسط، ليس من أجل المنفعة الاستخراجية ذاتها فحسب، بل أكثر من ذلك، من أجل السيطرة على طموحات منافسيها: الاتحاد الأوروبي واليابان، والآن بشكل خاص، الصين التي تعدّ قوة صاعدة. وكان ضمان هذه السيطرة قد اعتمد تاريخياً على استراتيجية مشتركة لدعم الدكتاتوريات العربية الموالية للولايات المتحدة من جهة («دول الاعتدال العربي») والدولة الاستيطانية الإسرائيلية من جهة أخرى، التي تعتمد عضويّاً على الداعم الإمبريالي كغطاء سياسي لأجننتها الصهيونية. ومن خلال الدعم الدبلوماسي والعسكري والمالي (إذا لزم الأمر) لكلا الجناحين -على الرغم من التفوق والأرجحية التي تُعطى لإسرائيل في النهاية- يُحيط الزخم الديمقراطي لدى شعوب المنطقة العربية بنجاح، ويُحافظ على استخراج النفط وحماية شبكاته كما على الميمنت العالمية، ويعاد توزيع عائدات النفط الخليجية في البورصات الغربية والمجمعات الصناعية العسكرية. هكذا تسير الإمبراطورية الأميركيّة.

في هذا السياق، تنشأ الحاجة إلى تدبّر التطلعات الوطنية الفلسطينية وتخريبيها، وربما تصفيتها، نظراً إلى ارتباط القضية الفلسطينية بكلّ جناحي استراتيجيتها الإمبراطورية: الروابط بين الشعب الفلسطيني والمحيط العربي بعيد باستمرار طرح السؤال حول أشكال الإخضاع الإمبريالي الغربي المختلفة في المنطقة. وبالمثل، فإنّ المقاومة الفلسطينية إزاء وجود إسرائيل الاستيطاني الاستعماري لم تتوقف قط، على الرغم من التطهير العرقي الذي طاول معظم الفلسطينيين في سنة ١٩٤٨.

في حين مالت الولايات المتحدة تاريخياً إلى أن تبني نفياً قاطعاً وجود الشعب الفلسطيني وشرعية قيادته، كان لسلسلة من الحوادث في النهاية أن تدفع دوائر السياسة الأميركيّة إلى البحث عن مقاربات بدائلية في تدبّر القضية الفلسطينية. وبحلول سنة ١٩٩٣، حين وقعت اتفاقيات أوسلو، كان قد جرى بنجاح احتواء «القومية العربية الراديكالية» أو هزيمتها؛ واحتفى النفوذ الإقليمي الذي كان للقوى العظمى المنافسة، وضعفت الوطنية الفلسطينية إلى حدّ كبير. وعلى هذه الخلفية، اقتصست رغبة الولايات المتحدة في إقامة «نظام عالمي جديد» في ظل هيمتها على السوق حل النزاعات الإقليمية وإنشاء ترتيبات للأمن السياسي الإقليمي. وانطوت النتيجة الطبيعية لهذه السياسات المحلية على

(١٢) انظر:

Gilbert Achcar: *Eastern Cauldron: Islam, Afghanistan, Palestine and Iraq in a Marxist Mirror*, Translated by Peter Drucker (London: Pluto, 2004), and *The People Want: A Radical Exploration of the Arab Uprising*, Translated from the French by G. M. Goshgarian (Berkeley: University of California Press, [2013]).

طبع وجود إسرائيل في المنطقة والتكامل معها، مع توسيع نطاق اختراق الولايات المتحدة للأسوق ليطأول جميع أنحاء العالم العربي.

هكذا يجد التحديد البنويي الأساس لـ«عملية السلام» مبرر وجوده في ضرورات واضحة لدى الولايات المتحدة والمعسكر الأوروبي الغربي، بوصفها دالة من دوال أوضاع تاريخية محددة وحاجاتها السياسية والاقتصادية، تلك الحاجات التي لم تتغير جوهريًا خلال السنوات العشرين التي مضت على توقيع إعلان المبادئ، على الرغم من المراجعات التي جرت منذ ذلك الحين<sup>(١٣)</sup>.

من هنا، ينبغي النظر إلى «عملية السلام» باعتبارها الإطار السياسي الخطابي والجهاز اللذين مكّنا من تفكير كثير من التقنيات والعمليات التي سعت إلى التدخل في الجسم السياسي الفلسطيني، تحت عباءة «حل النزاعات» المزعومة.

بالطبع، كان «حل النزاعات» هنا جزءاً من القشرة الخطابية الليبرالية التي تغلف هذه العمليات، والتي تعكس في الممارسة وبمزيد من الدقة شكلاً من أشكال «إدارة الصراع»، أو حتى «تصفيته» لصالحة طرف واحد، هو الطرف الإسرائيلي. وكما أكد عمرو ثابت، «حاولت عملية أوسلو أن تزييل من المعادلة مبدأ العدالة»، تجسيداً للرؤية مفادها تغيير العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية على أساس «قمع النزاع أو تسويته بالوسائل القسرية، أو عن طريق المساومة والتفاوض اللذين تتحدد نتيجتها بحسب ميزان القوى»، وذلك بدلاً من «تغيير العلاقات عن طريق حل المشكلات التي كانت قد أدت أصلاً إلى هذا السلوك النزاعي»<sup>(١٤)</sup>. وفي هذا الصدد، فإن عملية السلام «اتخذت مقاربةً مدفوعةً بدافع النفع في الأساس (النافع - التكلفة)، بعكس المقاربة التي توجهها القيمة وترتكز إلى مفهوم (النافع - الاستحقاق)».

هكذا يغدو مسرح العلاقات الاجتماعية الفلسطينية بين الطبقات الاجتماعية الفلسطينية، وتأكيد السيطرة عليه مع اهتمام خاص بمدى «راديكالية» قيادته السياسية مجالين رئيسين تسعى إسرائيل والجهات المانحة الدولية إلى أن تمارس فيها أقصى قدر من التأثير بقصد أن تنتهي «اللعبة» نهاية بعينها. ولذلك يجب النظر إلى التحولات القوية التي تفرضها عملية أوسلو على الاقتصاد الفلسطيني والطبقات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية على أنها نتيجة مباشرة لهذه الديناميات / المتجهات السياسية والاقتصادية التي تنطوي عليها «عملية السلام» ككل.

## نظام عملية السلام

من المفيد، على هذا الأساس، أن نتصور أن الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة موجود في ظل تحديد بنويي معين لما سوف يشير إليه هذا البحث بالعبارة الفضفاضة «نظام عملية السلام».

المقصود بـ«النظام» ترتيب بنويي هرمي، له أبعاده الرسمية وغير الرسمية، نظمته الجهات المانحة

(١٣) بالطبع، مع غزو الولايات المتحدة للعراق وأفغانستان، ولاحقاً مع تفجير روح العصر الثورية العربية، اشتُدَّت ضرورة حماية المصالح الجيوسياسية الأميركية في أرجاء المنطقة. ومن الواضح أن التشدد على تقبل الضرورات التوقيعية في «الافتتاح» قد قلل في حين ازداد التشدد على حماية ما للولايات المتحدة من مواطن قدم إقليمية باقية فوق رمال سريعة التحرك.

(14) Amr G. E. Sabet, «The Peace Process and the Politics of Conflict Resolution», *Journal of Palestine Studies*, vol. 27, no. 4 (Summer 1998).

وإسرائيل، ويعتمد في النهاية على القوة السياسية والعسكرية والمالية القسرية، ويمكنه أن يتيح مختلف التدفقات المادية والإعلامية والمالية أو يقيّدها.

كان لنظام عملية السلام الذي قام في أعقاب إعلان المبادئ (ولا يزال له) جناحان أساسيان:

يتكون الجناح الأول من ترتيبات عسكرية وجغرافية وسياسية واقتصادية خلقتها الاتفاقيات المختلفة التي تم التوصل إليها بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، على النحو الذي فسرتها به إسرائيل بوصفها القوة ذات السيادة في نهاية المطاف. ويجسد هذا الجناح تضافر تطلعات الطبقة الرأسمالية والنخب السياسية والعسكرية الصهيونية المنافسة، ضمن توجّه نيو ليبرالي صاعد وموال للغرب. والطابع الأساس لهذا الجناح من جناحي النظام هو طابع القوي الذي يفرض، وذلك بسبب سيطرة إسرائيل المادية على الأرض، وتفوّقها التخططي والاستخباراتي والعسكري. فضلاً عما لديها من قوى كبيرة تيسّر أمورها، من خلال سيطرتها على مدفوعات المقاومة<sup>(١٥)</sup> للسلطة الفلسطينية، والحدود والحواجز ذات الطبيعة المزدوجة، في جوهرها: الفرض والتيسير. وباستثناء المساعدات الدولية، شكّلت إيرادات المقاومة الإسرائيلية أكثر من ٦٠ في المئة من إيرادات السلطة الفلسطينية بين سنتي ١٩٩٥ و٢٠٠٠.<sup>(١٦)</sup>

يتكون الجناح الثاني لنظام عملية السلام من الدول المانحة الغربية والمؤسسات المالية الدولية (IFIs) ومارستها المتعلقة بتقديم المساعدات. ولهذا الجناح مجموعته الخاصة من المصالح المتنافسة التي تهيمن عليها مصالح الولايات المتحدة، وكذلك تصوره للكيفية التي يجب أن يجري وفقها «حلّ التزاعات» و«التنمية» من خلال التوسيع النيوليبرالي الإقليمي. والدور الأساس لهذا الجناح من النظام هو دور التيسير - مالياً وتقنياً / تدربياً / وفي مسائل الحكومة - للسلطة الفلسطينية باعتبارها كياناً سياسياً. ولجناح المانحين الدوليين بين جناحي النظام صلاحيات فرض غير مباشرة، تتجلى في قدرته على حجب هذه التدفقات أو تقييدها، أو اختيار مستفيدين آخرين. وبين سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٩، تم ضخّ ٣,٦٢ مليار دولار أمريكي من المساعدات الدولية إلى السلطة الفلسطينية، التي من الولايات المتحدة حوالي ١٥ في المئة منها، و٤٢ في المئة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي<sup>(١٧)</sup>. وبلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) للفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة ٢١٥ دولاراً أميركياً بين سنتي ١٩٩٤ و٢٠٠٠، وهو واحد من أعلى المعدلات في العالم<sup>(١٨)</sup>.

لذلك كان الأساس الاقتصادي لنظام عملية السلام قائماً، أولاً وقبل كل شيء، ضمن القدرات المالية المائلة التي يجوزها هذا النظام على الشعب الفلسطيني وقادته، والتي حلّت محل التدفقات المالية التي كانت تأتي منظمة التحرير الفلسطينية من دول الخليج ومن استثمارات أخرى، في حقبة ما قبل حرب الخليج سنة ١٩٩١.

(١٥) تكون إيرادات المقاومة من الرسوم الجمركية، وضريرية القيمة المضافة، والمكوس النفطي، التي يشكّل كل منها ما يقارب ثلث المجموع. ثمة مقدار صغير إضافي من إيرادات المقاومة يأتي من الضرائب المباشرة وغير المباشرة مثل ضريرية الدخل وضريرية الشراء.

(16) Arie Arnon, «Israeli Policy towards the Occupied Palestinian Territories: The Economic Dimension 1967-2007», *Middle East Journal*, vol. 61, no. 4 (Autumn 2007).

(17) Stanley Fischer, Patricia Alonso-Gamo and Ulric Erickson von Allmen, «Economic Developments in the West Bank and Gaza since Oslo», *Economic Journal*, vol. 111, no. 472: *Features* (June 2001).

(18) قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators Database).

الغرض من إدخال «نظام عملية السلام» كنظام لا كمحصلة لجهد مكوناته الفردية، هو تأكيد الأطر الأيديولوجية الواسعة المشتركة، والتوجهات السياسية، وأهالي كل المؤسسة، والمصالح الاقتصادية التي تميّز جهد كلٍّ من إسرائيل والدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية الغربية، في ما يتعلق بكيفية مقاربة الأرضي الفلسطينية المحتلة والقيادة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني. وكان تقسيم العمل بينها لغرض «بناء السلام» اسماً، ثمَّ «بناء الدولة»، قد شكّل قوة الفرض التي يتمتع بها هذا النظام، على الرغم من وجود تفضيلات وتفسيرات ومصالح فردية لكلٍّ فاعل، ولا سيما في ما يتعلق بعملية «نهاية اللعبة» (دولة؟ سلسلة من الانتوتانات/ المحميّات؟ تطهير عرقي للفلسطينيين من الأرضي الفلسطينية المحتلة؟). لكن هذه الخلافات الداخلية ينبغي أن يُنظر إليها باعتبارها خارجية بالنسبة إلى التداخل والتوافق الشامليين اللذين أبدتها هذه الجهات الفاعلة في مواجهة الفلسطينيين، كما بالنسبة إلى الإطار العملي وطريقة العمل اللذين تشاركتهما هذه الجهات كمظهر من مظاهر تفسيراتها الخاصة لبناء السلام وبناء الدولة النيوليبرالية. ولقد كان لعملية بناء السلام / بناء الدولة النيوليبرالية في أنحاء الأرضي الفلسطينية المحتلة ذلك الشأن المتناقض الفصامي للغاية.

فهو، من ناحية، يستعيّر أفكاراً فضفاضة من مفهوم «السلام الليبرالي» كي ينظم آلياته الأساسية - فكرة أن الممارسة السياسية الديمقراطية الليبرالية ورأسمالية السوق الحرة هما الأكثر ملاءمة لإيجاد الأوضاع الأكثر مواهمة لتحقيق الاستقرار والسلام والازدهار داخل الدولة وفي ما بين الدول على حد سواء.

من ناحية أخرى، في حين كانت إثارة هذه الموضوعات مفيدة في تسويق عملية أوسلو لدى المكونات المحلية والدولية في سنواتها الأولى، فإن سجل مارستها الحافل كان أي شيء ما عدا كونه ليبراليًا أو سلميًّا، بما في ذلك في المجالين السياسي والاقتصادي. وفي الواقع، بز طابع واضح غير ليبرالي ميّز بناء السلام / بناء الدولة، وروج له عن وعي كلٍّ من إسرائيل والمانحين، ذلك أن هذه القوى لم تَأْيِد تمثيل سياسي ديمقراطي حقيقي أو ترتيبات اقتصادية منصفة قادرة على أن تفادي إلى «تسوية سلمية» تتواءم مع مصالحها. علاوة على ذلك، سعت هذه الممارسات غير الليبرالية بنشاط لأن تعكس وجهة الم Kapoor التي الديمقراطية الحقيقة (ولو المحدودة) التي أحرزتها الحركات الشعبية في الانتفاضة الأولى، جنباً إلى جنب مع الطابع السياسي التقديمي للتشكيّلات الاقتصادية والسياسية التي أنشأتها هذه الحركات.

ولكن بغضّ النظر عن الطابع الليبرالي/ غير الليبرالي، فإن الطبيعة الشبيهة بالنظام والتي تسمى الممارسات الإسرائيليّة ومارسات الجهات المانحة إزاء الفلسطينيين هي ما يهمّنا هنا. ذلك أن إقامة هؤلاء الفاعلين نظاماً وحافظتهم عليه قد سهّلت على وجه التحديد الدينامية الشبيهة بدينامية «الشرطي الصالح/ الشرطي الطالح» التي أجبرت الطبقات الاجتماعية الفلسطينية والقيادة الفلسطينية على الانحراف فيها: إسرائيل «المتنمرة الرافضة، المخيفة»؛ والمانحون الدوليون، الميسرون المحبوّن للغير الذين يحاولون مساعدة الفلسطينيين على تحقيق أهدافهم التي لطالما أنكرت عليهم. ولو لم يشكّل هذا الترتيب نظاماً، يعمل كلام مكوّنه جنباً إلى جنب وبالرغمي، لأدت سياسات إسرائيل خلال عملية السلام إلى معارضة صريحة من طرف مسانديها الغربيين الرئيسيين الذين يسدّدون الفاتورة كاملة، ويحافظون على أوسع العلاقات الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية مع إسرائيل. وهذه معارضة مهمة لا تزال تنتظر أن نشهدها.

على أي حال، لا بدّ لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني ككل، من أن يختبروا هذا النظام وينخرطاً معه كنظام، عمداً أو مصادفةً، وذلك لأنّه ليس لديها أي خيار سوى تحمله إذا ما

أرادت القيادة أن يُسمح لها بالوجود في الأراضي الفلسطينية المحتلة في المقام الأول، وبأن تعمل في المقام الثاني.

في هذا الصدد، كانت إسرائيل والمجتمع الدولي الخارجيين للمشروع الوطني الفلسطيني كما فرضه ويُسره نظام عملية السلام، وذلك على المستوى المؤسسي والسياسي والمالي والجيوستراتيجي.

ما عنده تضافر سياسات إسرائيل الجيوسياسية التقىدية والقسرية، وخربيتها العسكرية، التي تنتظم حول مطامح المستوطنين الاستعمارية و«أمنهم»، ونزع التنمية الفلسطينية من جهة أولى، وتقييد الدولة المانحة بهذا الإطار العام والالتزام به في عملها من جهة أخرى، هو أن لدى إسرائيل والمانحين الدوليين أوراقاً استراتيجية حاسمة في تحديد شكل التنمية الفلسطينية وطبيعتها. بل إن في أيديهما أثنتين من المهام الأساسية الثلاث التي يعتقد أن على الدولة القيام بها، وفقاً للأدبيات المدرسية في الاقتصاد السياسي للدول. ووفقاً لجوناثان غودهاند، المختص بالاقتصاد السياسي للتنمية، «تجز الدول ثلث وظائف أساسية هي توفير الأمن، والتمثيل، والرفاه»<sup>(١٩)</sup>.

ولما كانت إسرائيل والمجتمع الدولي الممسكين في النهاية بعنان «الأمن» و«الرفاه» الفلسطينيين، فإن مسألة «التمثيل» هي الوظيفة الأساسية الوحيدة التي تركت للسلطة الفلسطينية القيام بها، مع خضوع هذه الوظيفة أيضاً لمعايير صارمة تقييدها.

هكذا، كان نموذج «بناء السلام» الذي أنشئ في أعقاب إعلان المبادئ مؤثراً، إن لم يكن حاسماً، في وضع المعايير والأطر الأساسية لطائفة من الأنشطة الوطنية الفلسطينية. واشتمل ذلك على رسم حدود الخطاب والنشاط السياسيين المقبولين، والطبيعة القانونية والت نوعية للنشاط الاقتصادي والحكومة، ومدى تدفق رأس المال والمعلومات، وتوازنه وتحصيده وتحصيصه الريع، وحتى تصميم وشدة كثير من الأطر القانونية. وفي هذا الصدد، كان هذا النظام أصلاً سبباً قدر كبير من ضيق فضاء السياسة الفلسطينية الذي يمسّ القضايا الحاسمة للحركة الوطنية الفلسطينية.

على هذا الأساس، كان نظام عملية السلام نظاماً يقوم وظيفياً على تقسيم العمل بين إسرائيل والمجتمع الدولي، حيث ساهم كل جناح بطرق مختلفة في قيام نموذج لـ«حل النزاعات» حافظ على موقع إسرائيل المسيطر وأمتيازاتها، وغالباً ما صيغ وراء غطاء خطابي يرتكز على ضرورات «أمن» إسرائيل.

لذلك لا يمكن شطب الانخراط الدولي في عملية السلام بسهولة عن طريق «مداورة الصراع»، بل لا بدّ من اعتباره انخراطاً نشيطاً في النزاع، وإن كان ذلك بطرق أقلّ وضوحاً.

على الرغم من صحة جوانب من نقاش لي مور وراد تقديسي، فإنهما يخطئان موضع التركيز والتوقعات في ما يتعلق بدور المعونة المقدمة من المانحين الدوليين. وبدلاً من النظر إلى ما فشلت ممارسات الجهات المانحة في محاولته أو إنجازه - كالتدخل لضمان التوصل إلى تسوية سلمية عادلة، بما في ذلك محاسبة إسرائيل على أفعالها وانتهاكاتها للاتفاقية الموقعة - لا بدّ من الاهتمام بما فعله المانحون خلال هذه السنوات وبالغايات التي انتهت إليها هذه الأموال فعلياً.

(19) Jonathan Goodhand, *Aiding Peace?: The Role of NGOs in Armed Conflict*, Project of the International Peace Academy (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2006).

حين ننظر إلى ممارسات الجهات المانحة في هذا الضوء، نجد أنها كانت مُكتنفةً برسالة سياسية محددة مفادها تسهيل قيام ترتيبات داخلية وظيفية بين الفلسطينيين يمكن أن تحدّ من سوء أوضاعهم الإنسانية، بينما هي تقيم ما يفترض بها أن تقيمه من قاعدة اجتماعية من شأنها أن تدعم عملية السلام، والواقع السياسي الجديد الذي يُقام على أرض الواقع، وذلك أساساً في شكل السلطة الفلسطينية. ولم تكن هذه الرسالة لضمان الإنصاف أو العدالة في المفاوضات على نحو يقف قبلة القوة الإسرائيلية، كما قد يكون بعضهم قد افترض. ولذلك فإن اعتبار مجتمع المانحين مسؤولاً عن شيء ما عاد به أو ينخرط فيه قطّ، هو معيب منطقياً، ويتجاهل علاوة على ذلك ضرورة لوم الجهات المانحة على ما ستناقشه هذه الورقة من ممارسات شريرة أكثر ضرراً بكثير: تدخلات في المجال الاقتصادي السياسي تهدف إلى الهندسة الاجتماعية والتلاعب بالطبقات الاجتماعية الفلسطينية، من خلال أشكال من استيعاب النخبة.

في هذا الصدد، ينبغي أن نقرأ دور المجتمع الدولي في نظام عملية السلام على أنه مدفوع بهدف هندسة التمثيل السياسي الفلسطيني الذي يعُد للترتيبات الأمنية السياسية التي أعطى المجتمع الدولي إسرائيل امتياز تحديدها. الحال، أن الجهات الدولية المانحة كُلّفت بأن تجمع العنصر الثالث والأخير من وظائف الدولة (التمثيل السياسي)، من خلال وكالة بiroقراطية منظمة التحرير الفلسطينية، وإن كانت في هذه الحالة، وكالة لغير الدولة، وطابعها الجغرافي والسياسي المقيد معروفة إلى حد كبير مقدماً<sup>(٢٠)</sup>. ومع سيطرة إسرائيل النهائية على الْبَعْد «الأمني»، وسيطرة إسرائيل والجهات المانحة النهائية على بُعد الرفاه، بقيت وظيفة التمثيل السياسي للكيان الفلسطيني العنصر الرئيس الأخير الذي يعني به نظام عملية السلام ومهندسوها، ذلك العنصر الخاضع جوهرياً لتقسيم العمل الإسرائيلي - الدولي، على أمل أن يُمكّن على المدى الطويل من توليه مسؤولية الأمن كاملة، والمسؤولية الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي إطار الترسيم الإسرائيلي لحدوده.

## الأسس النظرية للهندسة الاجتماعية

بعد أن تناولنا التحديد السياسي الأساس للمقاربتين الإسرائيلية والدولية تجاه القيادة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني وتطورهما خلال عملية السلام، لننفت الآن إلى الممارسات ذاتها.

السؤال، ما الذي يمكن قوله، أبعد من الضرورات السياسية والجيسياسية التي وصفناها، عن الطرق التي حاولت الجهات الدولية المانحة أن تترجم بها رؤيتها السياسية إلى ممارسة عملية؟ الإجابة عن هذا السؤال تفرض علينا أن نستقصي الأدوات الفكرية والسياسية المختلفة التي تغليي رؤية العالم لدى المجتمع الدولي، في ما يتعلق بالتنمية، وتسوية النزاعات، وبناء السلام، وبناء الدولة بشكل عام.

والحال أن المحاولة التي رمت إلى هندسة تمثيل سياسي فلسطيني قابل للحياة من خلال التلاعب بالنخب السياسية والطبقات الاجتماعية الفلسطينية، كجزء من ترتيب واسع ومحظوظ شبيه بالدولة، وكأنه واقع في

(٢٠) على الرغم من أننا لا نستطيع أن نكرس اهتماماً بهذا الأمر في هذه الورقة، فإن خطة ألون هي التي ترسم على نحو جوهري عالم المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية وخريطة السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويمكن القارئ أن يجد تحليلاً عميقاً لخطة ألون وكيف تتكامل اتفاقيات أوسلو وتحقق رؤيتها، انظر:

Gilbert Achcar, «Zionism and Peace: From Allon Plan to Washington Accords,» *New Politics* (New Series), vol. 5, no. 3 (Summer 1995).

ظلّ الميمنة الإسرائيليّة والدولية، كانت قد عرفت طورين رئيسيين: طور ما قبل الانتفاضة (الثانية)، وطور ما بعد الانتفاضة.

أمّلت المقاربين كلّيّهما وعلى نحو عميق أسسُ أيديولوجية وسياسية مشتركة تعكس أفكاراً أوسع تعود إلى العقددين الماضيين، كما تعكس التحوّلات التي اعترتها. ويحدّر بنا التوقف هنا كي ننظر في بعض هذه الأفكار الأساسية، وذلك للتشديد على أنّ السياسات المتّبعة في أنحاء الأرضيّة الفلسطينيّة المحتلة لم تنشأ من فراغ، بل أكملّتها مجموعة واسعة من الأفكار الناشئة في ذلك الوقت في الاقتصاد، ودراسات التنمية، والاقتصاد السياسي للنزعات المسلحة خصوصاً.

لم يكن ذلك الفرع الذي يدرس «التنمية» ومارستها بمنأىً قطّ عن الأجندة السياسيّة، منذ قيامه كأداة للاستغلال الاستعماري، إلى صيرورته بعد الحرب العالميّة الثانية ملطفاً يقف في وجه انتشار الشيوعيّة السوفياتيّة، أكان داخل أوروبا الغربيّة نفسها أم في العالم الثالث.

بيد أنّ النوع الذي بُرِزَ بعد الحرب الباردة من هذا المسار العام شهد تطور هذا الإرث إلى أشكال جديدة كانت لمصلحة مارسيه الغربيين. و«التنمية» كما مارستها الدول الصناعيّة الغنيّة، وبوصفها مرآة لديناميّات سياسية ونظريّة واسعة تفعل فعلها، عكست تحولاً في الإطار المفهومي شهدته السنوات الأخيرة من مقاربات تبني نماذج تنميّة شبّيهة بالكيزنيّة، إلى مقاربات نيوليبراليّة في توجّهها. وهذا يعني أنّ التحول السياسي الواسع الذي يجري عالمياً -من نماذج التنمية المترنّحة على الدولة والتي تعتمد على التدخل الحكومي في الاقتصاد باعتباره الموازن لإخفاقات السوق (الكيزنيّة)، إلى نموذج سعي إلى ردّ الدولة إلى الخلف وتوزيع وظائفها على عوامل السوق التي تتوسطها أيدي القطاع الخاص (النيوليبراليّة)- كان جاريّاً طوال السنوات الأربعين الماضية، وشُعرَّ به بحدّة في العالم النامي، ولا سيما في التفاعل بين هذه البلدان والجهات الفاعلة في التنمية، أكان الدّول الغربيّة أم المؤسسات الماليّة الدوليّة.

مع ازدياد إملاء النيوليبرالية النماذج التنموية التي تدعّمها المؤسسات الماليّة الدوليّة والدول المانحة، كان لا بدّ أن تحدّوها سلسلة واسعة من التحوّلات الفكرية والتّنظيمية في نهاية المطاف.

بدايةً، كان لا بدّ للانقسام (الزائف) بين السياسة والاقتصاد أن يغدو أشدّ وضوحاً في سياسات التنمية، شأنه شأن الانقسام (الزائف) الموجود داخل الاقتصاد الكلاسيكي الجديد والذي اعتمد على الليبرالية الجديدة. هكذا رفع من شأن أسطورة مقاربة «علميّة» وتقنيّة بحثة للتنمية الاقتصاديّة، مقاربة بعيدة عن الاعتبارات السياسيّة، حتى باتت مؤسسة مثل البنك الدولي تدّعي أنها غير مسيّسة ومستودعاً للخير الممحض والمعرفة التقنية الرامية إلى الارتقاء بالمجتمعات الناميّة (في أواسط تسعينيات القرن العشرين أطلق البنك الدولي على نفسه اسم «بنك المعرفة»، حرفياً).

في الحقيقة، كان ثمة وراء رياح التغيير النيوليبرالية الجديدة مجموعة من الافتراضات الأولى والسياسيّة للغاية في ما يتعلّق بطبيعة الإنسان، والتّنظيم الاجتماعي، ودّوافع البشر نحو الارتفاع بأنفسهم، هي افتراضات تضرب بجذورها في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد.

يصف هوارد شتاين<sup>(21)</sup> خمسة مكونات موجودة ضمناً أو صراحةً في كلّ نظرية كلاسيكيّة جديدة:

(21) Howard Stein, *Beyond the World Bank Agenda: An Institutional Approach to Development* (Chicago: University of Chicago Press, 2008).

- الإنسان هو فرد عقلاني حِسْب يسعى بصورة طبيعية إلى تعظيم منفعته الذاتية (الإنسان الاقتصادي)؛
- تتحدد خيارات الإنسان بشكل فردي، وتهدف أيضًا إلى التعظيم الذاتي (الفردانية المنهجية)؛
- الأسواق «تنظم ذاتها»، وتبلغ «أمثلية باريتو»، أي في الحالة التي لا يقدر أحد أن يكون أفضل حالاً من دون أن يجعل أحداً أسوأ حالاً (قبول التوازن كحالة طبيعية)؛
- سلوك الفاعل تحدده سلفاً مجموعة من القواعد المفترضة (التفكير الاستنباطي العقلي)؛
- ينشأ سلوك الفاعل تلقائياً من مجموعة من مؤشرات السوق (التفكير البدائي)<sup>(٢٢)</sup>.

عندما تُجمِع هذه الأفكار إلى التصور الذي مفاده أن الأسواق لا الدول، هي التي ينبغي أن يُترك لها أن تحدد مسار التنمية البشرية، يكون مفهوم الدولة النيوليبرالية قدُّمَّ. هكذا تعكس التدخلات التنموية المنظمة بشأن هذه المبادئ دافعاً إلى تفكير الدولة ووظائفها، وفتح هذه الدول أمام التجارة الدولية، لتزيد بذلك منافع البلدان الشمالية الصناعية، والحدّ من كلّ شكل من أشكال الحماية، وخصخصة الأصول المملوكة للقطاع العام، وتحرير الأسواق، من بين سياسات أخرى. ومن المفترض أن إطلاق العنان للأسوق، ودفع الأفراد إلى التعظيم الذاتي في إطار جهاز للدولة منصف لكنه في حدّه الأدنى، كان المبرر وراء دعم المؤسسات المالية الدولية لـ«إجماع واشنطن»، وهو عبارة عن مجموعة معدّة مسبقاً من الإصلاحات التي تنادي بها هذه المؤسسات في كثير من المسارح في أنحاء العالم النامي، وغالباً ما يكون ذلك من خلال حامل سياسات التكيف الهيكلي (SAPS).

بالطبع، لم يكن الواقع الذي نجم عن هذه السياسات في أنحاء العالم النامي ذلك الواقع الوردي. وليس الفساد وضعف النمو وصعود الأوليغارشيات ونهب أصول الدولة واشتداد التفاوت بين الأغنياء والفقراً، سوى بعض التداعيات المدمرة للنبلالية الجديدة وبرامج التكيف الهيكلي. وحين اضطر حتى اقتصاديون يتبعون التيار السائد إلى الاعتراف بضعف أداء هذه السياسات، جرى تقييم إجماع واشنطن ليغدو «إجماع ما بعد واشنطن»، الذي تركت أثراً لها فيه تيارات اقتصادية مؤسساتية مختلفة. وفشل هذه التقييمات في مساعدة المنشق الكامن وراء النمو الذي تقويه السوق والتجارة الحرة، لكنها رأت أنه كي «تُفلّع» هذه السياسات، لا بدّ لها أن تكون مصحوبة بمجموعة ملائمة من المؤسسات على الأرض وضمن المؤسسات الحاكمة التي يفترض بها أن تنظمها. هكذا ولدت أجندـة «الحكم الرشيد»، مؤكدةً تدابير مكافحة الفساد، والشفافية، وإطلاق مبادرات التنمية المحلية، وغيرها.

هنا لم يقتصر أمر المؤسسات على تصوّرها بوصفها المؤسسات الرسمية للدولة، بل تعدّاه إلى تصوّرها على أنها أيضًا المؤسسات غير الرسمية للكيفية التي ينظّم بها المجتمع نفسه ويتوسّط نزاعاته. ويعود الفضل إلى كبير اقتصاديي البنك الدولي سابقاً، جوزيف ستيفلبيتز، في الدفاع عن مقاربة للتنمية أشدّ تطوراً، وترى إلى العملية برمتها على أنها تهدف إلى تحقيق «تحول واسع في المجتمع»<sup>(٢٣)</sup>. حاول ستيفلبيتز تغيير المقاربة الأساسية لسياسة التنمية السائدة من مقاربة تتناول موضوعها على أنه عملية ميكانيكية إلى مقاربة تستخدم مفهوم المنظومة<sup>(٢٤)</sup>. وفي حين تنظر المقاربة الأولى إلى موضوعها على أنه آلة خطية

(٢٢) مقتبس من: المصدر نفسه، ص ٦٠-٦١.

(23) Joseph Stiglitz, «Towards a New Paradigm for Development: Strategies, Policies, and Processes,» (Paper Given at 1998 Prebisch Lecture, UNCTAD, Geneva, 19 October 1998), p. 72.

(24) Mark Duffield, *Global Governance and the New Wars: The Merging of Development and Security* (London: Zed Books, 2001), p.10.

وموجهة نحو الانتاج، تتناول المقاربة الأخرى العملية التنموية على أنها عضوية مؤلفة من أنظمة مختلفة، تتسم بالمرونة ويمكن تعليمها.

أظهرت أفكار ستigliyitz توافقاً مُؤسسيّاً إلى أن تبلغ التنمية «أعماق المجتمع» بحيث يشمل التحول «طريقة تفكير الأفراد وتصورهم»<sup>(٢٥)</sup>. وكانت بداية ستigliyitz تأكيد حاجة الخاضعين للتنمية إلى المشاركة في عمليات التنمية و«امتلاكها» بحيث يمكن للأسوق أن تعمل على نحو أفضل، ويمكن لمجتمع جديد أن يبرز إلى حيز الوجود من خلال اصطفائية السوق. وتصور ستigliyitz عالماً لا يكون فيه قبول سياسات المؤسسات المالية الدولية نتاج المشروطية الضاغطة للحقبات السابقة، بل من احتضان الحكومات والمجتمعات هذه السياسات احتضاناً واعياً، إذ ترى مصالحها الشخصية مرتبطة بهذه الأنواع من السياسات والروابط<sup>(٢٦)</sup>. ويتكشف ملكية المجتمعات المتلقية ومشاركتها بين شريحة المجتمع المتلقى المستقرة على الأقل، يُنظر إلى «رأس المال الاجتماعي» لدى الدولة على أنه محكم، وإلى التنمية على أنها أكثر استدامة.

عندئذٍ يغدو بناء الترتيبات المؤسسية مع البنى المحفزة المدجحة فيها أمراً حاسماً في التشغيل<sup>(٢٧)</sup>. ويغدو القطاع الخاص، وقطاع الدولة (القطاع العام)، والمجتمع، والأسرة، وحتى الفرد هدفاً لخواص سياسة تنموية مع اعتقادهم الملائم على اصطفائية السوق. وهنا، يُنظر إلى القطاع الخاص باعتباره عامل التغيير الرئيس في التنمية، وينظر إلى الدولة على أنها قوة تنظيمية متكاملة تسهل تكاليف المعاملات وتخفضها وتجعلها سلسة. أخيراً، يؤكّد ستigliyitz دمج جميع شرائح التنمية، في حين يجري دمج المنظومة ككل في رأس المال العالمي. «ينبغي للاستراتيجيا أن تكون متسقة، على كل مستوى، مع البيئة المنغرسة فيها، أكان في المستويات العليا أم في المستويات الدنيا. وينبغي لجميع الاستراتيجيات أن تكون منخرسة في البيئة العالمية الدائمة التغير»<sup>(٢٨)</sup>.

كان لا بدّ لنطْرُو الفكُرِ النيوليبرالي من إجماع واشتِنَطْنَ إلى إجماع ما بعد واشتِنَطْنَ، من أن يكون له تداعياته على الكيفية التي يتصور بها التفكير النيوليبرالي مسألة «النزاع» و«الحلولة دون وقوع النزاعات» أو «حلها».

يتوصّل بول كولير، المدير السابق لقسم أبحاث التنمية التابع للبنك الدولي في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣، من تحليله الحروب داخل الدول إلى نتائجين تتسامان بأهمية خاصة بالنسبة إلى دراستنا: فهو يقرّ، أولاً، أن «النزاعات يُرجح أن تتجسد عن الفرص الاقتصادية أكثر مما يمكن أن تتجسد عن المظالم بكثير»<sup>(٢٩)</sup>؛ إذ يُقال إن جماعات معينة تستفيد من الصراع مادياً أو من حيث المكانة والسلطة، ولذلك تكون لها مصلحة في إطلاق شرارة الصراع وإدامته («الجشع علاوة على المظالم»). وهو يرى، ثانياً، أن «الحرب الأهلية تؤخّر التنمية كثيراً» في حين أن «إخفاقات التنمية تزيد كثيراً من احتمال الحرب الأهلية»<sup>(٣٠)</sup>. وإذا ما تركت البلدان الفقيرة من دون علاج، فمن المرجح أن تتعلق في «فتح النزاع» حيث يتحمل تكاليف الحروب غير المقاتلين داخل البلد، وأهل البلد في المستقبل، والجيران (الحرب بوصفها «تنمية بالملوّب»)<sup>(٣١)</sup>.

(25) Stiglitz, «Towards a New Paradigm for Development».

(26) John Lloyd, «Eastern Reformers and Neo-Marxist Reviewers», *New Left Review* (Series I), no. 216 (March-April 1996).

(27) Stiglitz, «Towards a New Paradigm for Development».

(28) Paul Collier, «Doing Well out of War», Paper Presented at: Conference on Economic Agendas in Civil Wars, London, 26-27 April 1999, p. 1.

(29) Paul Collier, «Development and Conflict», (Centre for the Study of African Economies, Department of Economics, Oxford University, October 2004), on the Web: <<http://www.un.org/esa/documents/Development.and.Conflict2.pdf>>.

(30) Paul Collier [etal.], *Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy*, World Bank Policy Research Report (Washington, DC: World Bank; [New York]: Oxford University Press, 2003).

اقتصر كولير علاجات لهاتين القضايا، وصاغ بعض المفاهيم الأساسية الموجودة الآن في قدر كبير من حل النزاعات وبناء السلام الدوليين المعاصرین. ورأى أن من الممكن معالجة «الجشع علاوة على المظالم» بإطلاق سياسات تغير بفعالية «حواجز الصراع الاقتصادية»، في الوقت الذي يجري فيه «الحد... من القوة الاقتصادية للمجموعات التي تمثل إلى الاستفادة من استمرار الاضطراب الاجتماعي»<sup>(٣١)</sup>. أمّا «فح النزاع»، فيمكن تداركه «باستخدام المساعدات الاقتصادية والعسكرية والسياسية استخداماً ذكياً وقوياً»<sup>(٣٢)</sup>. وفي ضوء ذلك، تعمل «الروافد الحكومية، والتفضيلات التجارية، والاستراتيجيات التي تضغط على الموارد المالية للجماعات المتمردة، والتدخلات العسكرية»، بالإضافة إلى زيادة المساعدات، باعتبارها الأدوات الرئيسية حل النزاع. وتأثر هذه السياسات استناداً إلى المنطق الإنساني، حيث «يحتاج أحد ما إلى تمثيل مصالح كل هؤلاء الناس الذين خسروا من الحرب الأهلية». وما إن يُتاح لأدوات حل النزاع هذه أن ترسخ، حتى يكون طريق الشروع في «بناء السلام» قد فتح.

انبنت هذه الأفكار من اتجاهات أخرى واسعة في التنمية وطابعها النيوليبرالي، بما في ذلك صعود مفهوم «الأمن البشري»، المبثق عن تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٤. وشدد «الأمن البشري» على أنّ من الأفراد أكثر من تشديده على أمن الدولة، مع التركيز على مجموعة متنوعة من القضايا الاجتماعية والتنموية (الفقر، التزوج، الإيدز، الاتهام البيئي، والإقصاء الاجتماعي). وفي حين جرت العادة على وضع هذه القضايا برعاية الدولة، وترك مصيرها تابعاً للقضية الأوسع؛ قضية التنمية الاقتصادية الشاملة للدولة وتوفير الخدمات الاجتماعية/ الرفاهية، وتأثيرها بمعدل عن بعضها البعض، وفضلها عن التنمية الاقتصادية، ففتح المجال أمام استهدافها الفردي من طرف مختلف شبكات الجهات التنموية الفاعلة. وهنا أيضاً، يدوّن أنّ تأثيراً خطأً معيناً ب مختلف القيم الإنسانية التقديمية واتفاقيات حقوق الإنسان قد ساعد في تسهيل تقويض المقاربة التنموية التي تقدّمها الدولة.

## **الاقتصاد السياسي لبناء السلام/بناء الدولة في الممارسة**

بعد أن أوجزنا بعض النقاشات والأسس الفكرية التي تهيّأ توجهات الدول المانحة في التنمية وحل النزاعات، لنَّ الآن كيف تُرجمت هذه الأفكار وتحولاتها في السياق الفلسطيني المرتكز إلى عملية السلام. والحال أن مجرد وصف هذه الأسس النظرية في حل النزاعات وبناء السلام وبناء الدولة لا بدّ من أن يستحضر تعاوين هذه الأجندة في المجال الفلسطيني.

في الواقع، إن إنتاج تمثيل سياسي فلسطيني مذعن إزاء نزع التنمية والسيطرة السياسية والاقتصادية الإسرائيليية يتداخل مع الدّفع النيوليبرالي بالاتجاه هندسة ودمج طبقات سياسية واجتماعية حول قالب سياسي محدد على النحو الذي يحدّه توزيعه الجيوسياسي الدولي والإقليمي. وهذا يعني أن كل ممارسة حية للنيوليبرالية والتنمية التي تشجعها يصوغها تحديد سياسي معين للنظام الإمبراطوري الجيوسياسي. وعلى هذا الأساس، يجب أن تقرّأ ممارسة المانحين الدوليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أنها محاولة لصوغ الترتيبات المؤسسية والحكومية لجهاز السلطة الفلسطينية وتسويتها، لتوافق مع هذه الأجندة. ويشمل هذا تلزيم الحاجات الأمنية الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية، وإطلاق ترتيبات اقتصادية وطبقية تستجيب لذلك، وإقامة نموذج لــ نزع - التنمية دينامي يدوّن كما لو أنه «ملك» فلسطيني.

(31) Collier, «Doing Well out of War».

(32) Collier, «Development and Conflict».

بدلاً من النظر على وجه التحديد في تحول هذه الأفكار إلى سياسة، من الأفضل أن نحدد المقاربتين الرئيسيتين المستخدمتين في محاولة هندسة تمثيل سياسي فلسطيني مذعن قابل للحياة، من خلال التلاعب بالنخب السياسية والطبقات الاجتماعية الفلسطينية. على المستوى الاستراتيجي، تتقاسم هاتان المقاربتيان كلتاهم - ما قبل الانتفاضة وما بعد الانتفاضة - الأهداف المشتركة الموصوفة، على الرغم من أنه على المستوى التكتيكي كان فشل الجهود الأولى (التي انتهت في كامب ديفيد) قد فرض مراجعة أدت إلى الثانية. وليس مصادفةً أن هذه المراجعة التكتيكية عكست أيضًا مراجعات جارية لمارسة التنمية وتطبيقها العملي عموماً، في انتقالها من إجماع واشنطن إلى إجماع ما بعد واشنطن، وما صاحب ذلك من تأكيد للإصلاح المؤسسي.

غير أن التكتيكيين كانوا متشابهين في مقاربتهما الممارسة الخاصة بحل النزاعات بعقلية حاولت تشغيل الافتراضات الكلاسيكية الجديدة حول طبيعة الإنسان، والنزاع ومحفزاته. في الذي عنده هذا؟

بدلاً من أن يضع المجتمع الدولي وإسرائيل في أيدي الفلسطينيين أدوات تنميتهم الخاصة، في أوضاع تكهنهم من ممارسة قدراتهم، كان أن وضعًا قادرات منتقاة في أيّد منتقاة، وفي أحوال منتقاة. وقد تم ذلك، بحسب الاعتراف الصريح الذي أدلّ به جان لويس سريب، نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لغرض إنتاج «ثمار السلام» المشتهاة وتوزيعها، تلك الشمار التي اعتبرت أساسية لنجاح إعلان المبادئ.

كان من المفهوم أن أفضل فرصة لنجاح السلام، الذي من شأنه أن يعود بالنفع ليس على الشعب الفلسطيني والإسرائيلي فحسب، بل على المنطقة ككل، هي في التوصيل السريع والملموس لـ«ثمار السلام»<sup>(٣٣)</sup>. على الجانبي الفلسطيني، كان من المفترض بهذه «الشمار» أن «تقدّم فوائد ملموسة للشعب الفلسطيني»<sup>(٣٤)</sup> مع نية للتوصّل إلى تسوية سياسية داخلية دائمة بين الطبقات الاجتماعية والجهات الفاعلة الفلسطينية.

يشير مفهوم «التسوية السياسية» هنا إلى توازن القوى أو توزيعها بين الجماعات الاجتماعية والطبقات الاجتماعية المتنافسة، والذي تستند إليه كل دولة<sup>(٣٥)</sup>. وهو مفهوم أثار اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة نظراً إلى الفكرة المدرسية التي تؤكد أن التسوية السياسية الأساسية على وجه الضبط، وليس «تخطيط المؤسسات»، هي التي تقرر التتابع السياسي والتنموية<sup>(٣٦)</sup>. هذا الاستنتاج الرئيس الذي توصلت إليه الأدبيات الاقتصادية السياسية يعني في الممارسة أن جهاز «الدولة» يستخدم قدراته على تخصيص نخب مختارة بريوع شتّى، لغرض التوصل إلى توافق بينهم على أن العمل لاستمرار عملية السلام أكثر فائدة بالنسبة إليهم من الاستمرار في محاربة إسرائيل. ويجب أن نلاحظ أن ما ينطلق منه منطق عملية السلام والجهود الدولية الرامية إلى إقامة السلام هو السعي إلى تحقيق تسوية سياسية بين الطبقات الاجتماعية الفلسطينية وليس بين الإسرائيلين والفلسطينيين.

(33) World Bank, «West Bank and Gaza: An Evaluation of Bank Assistance,» (Report; no. 23820, Operation Evaluation Department, 7 March 2002).

(34) World Bank, *Emergency Assistance Program for the Occupied Territories*, 2 vols. (Washington, DC: World Bank, 1994), vol. 1: *Investment Program*, p. 7.

(35) Mushtaq H. Khan, «State Failure in Weak States: A Critique of New Institutional Explanations,» in: John Harriss, Janet Hunter, and Colin M. Lewis, eds., *The New Institutional Economics and Third World Development* (London; New York: Routledge, 1995), and Mushtaq H. Khan and Jomo Kwame Sundaram, eds., *Rents, Rent-seeking and Economic Development: Theory and Evidence in Asia* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2000).

(36) Jonathan Di John and James Putzel, «Political Settlements,» (Issues Paper, Governance and Social Development Resource Centre (GSDRC), June 2009).

في هذا الصدد، أظهر مفهوم «ثمار السلام» المنطق البدائي الذي انطوى عليه نموذج «حل النزاعات» في الممارسة؛ فما كان مقصوداً باستخدام أدوات فجّة مثل الحوافر المالية، هو أن يختبر الفلسطينيون، أو فلسطينيون متلقون على الأقل، نعّم عملية السلام الاقتصادية التي من شأنها أن تشحذ شهيتهم لعمليات تدريم سلامهم الخاص. وكان يعتقد أن الحوافر الاقتصادية والسياسية التي قدمتها العملية للمشاركين فيها من شأنها أن تحفي طبيعة الصراع السياسية والمظالم الأساسية الشديدة المتركزة على العدالة والتي سُكِّت عنها على مدى عقود، مع أنها موشّقة جيداً في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

هذا النموذج التيولييري في بناء السلام هو بالضبط ما جرت محاولته في مرحلة ما قبل الانتفاضة من عملية السلام. وكانت المساعدات الدولية خلال المراحل الأولى من سنوات أوسلو (١٩٩٣ - ٢٠٠٠) قد استهدفت طبقات اجتماعية فلسطينية بعينها في محاولة لدمجها في اقتصاد سياسي جديد ومتطور كان ينبغي لعملية السلام أن تخلقه وتتكشف عنه. وتركَّز التوجّه الرئيس على إقامة السلطة الفلسطينية باعتبارها الجهاز الذي يمكن لبير وقراطية منظمة التحرير الفلسطينية الشتاتية وللنخب المحلية أن تتعاشوا فيه وتبدأ بصوغ خبراتها ومصالحها المشتركة. والحقيقة أنه كان ينبغي أن يجري استيعابها كلّيّاً في بنية مؤسسة تضمن قيودها القانونية أن لا تُنْبَأَ الحاجات التنموية الفلسطينية إلا على التحو الذي تتيحه إسرائيل. لكن هذا كان ثانويّاً إزاء مهمة «تمليك» الفلسطينيين جهازاً شبيهاً بالدولة تكون مهمته الأساسية شراء عناصر مختلفة من الطبقات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية، لربطها بالاقتصاد السياسي الناشئ المرتبط بنظام عملية السلام ذاته، الذي تسيطر عليه إسرائيل والجهات المانحة باعتبارها الضامن النهائي لتدفقات رأس المال. هكذا كان منطق «التنمية» الفلسطيني من خلال بناء السلام أن تظل هذه التنمية محدّدة بشكل أساس عن طريق الروابط العمودية مع إسرائيل والجهات الدولية المانحة، وليس عن طريق أي روابط أفقية يمكن لأجزائها المشتتة والمتشرذبة أن تقيّمها في ما بينها. وفي مثل هذا السياق، تعمل السلطة الفلسطينية كمقاؤل تلزّم إسرائيل تلك المسؤوليات التي سعت إلى إلقاءها عنها - الوظائف الأمنية المباشرة، وبعض الوظائف المدنية - وجميعها مكلفة سياسياً وأيديولوجياً واقتصادياً لإسرائيل والصهيونية على نطاق أوسع، ولا يكفي أيّ منها لتلبية حقوق الفلسطينيين أو توقعاتهم.

يصعب هنا أن نمضي عميقاً في وصف بنية التسوية السياسية البالغة التعقيد والحساسية التي صيغت وفق «نموذج بناء السلام» الأول، والدور المحدد الذي أداء المجتمع الدولي في محاولته ترسّيخها. لكن ما ينبغي التشديد عليه هو المنطق الأساس الذي تصور مهندسو هذا المخطط أن يستغلّ وفقه. لقد تصورت إسرائيل والمجتمع الدولي عرفات باعتباره الصانع البدائي لأول تسوية سياسية بين الفلسطينيين، مع النظر إلى دورهما باعتباره تيسيراً للسبيل الأبوية الرئبية التي اشتهر بها. واعتبر الزعيم الفلسطيني الشخصية المركزية (بل الوحيدة) التي يمكنها أن تحقق التوافق وتعطي الجهاز والترتيب مسحة المصداقية التي يحتاجان إليها كي «يعملاً». هكذا نظرت إسرائيل والمجتمع الدولي إلى عرفات على أنه الزعيم الأبوي الأوتو夸طي الضروري، القادر على صوغ صفقة تخيوبية بالطريقة التي يراها ملائمة. وعملت إسرائيل والمجتمع الدولي على تيسير قدراته «الشارائية» باستخدام المساعدات (تكاليف انطلاق السلطة الوطنية)، وعقود مربحة للبنية التحتية للدولة والاستثمارات الاقتصادية، وحسابات مصرفيّة رئاسية بريع احتكارية، بحيث يتوافر له هامش المناورة هذا على وجه التحديد. ومن خلال هذه الضرب من الشراء، كان على النونكلاتورا الفلسطينية الناشئة حديثاً أن ترسّخ نظام حكم فلسطينياً قابلاً، نظرياً، للتسوية السياسية مع إسرائيل، أو للحفاظ على الواقع القائم على الأقل. وبذلك نشأت «برجوازية دولة»

بوصفها اللاعب الاقتصادي المسيطر في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك على حساب برجوازية سوق أكثر بدائية بكثير ولا مدخل لها إلى تخصيص الريع، وعلى حساب الأغلبية العظمى من الفعاليات الاقتصادية المحرومة (٩٥٪ في المئة من السكان على الأقل) التي تعمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي يقل مستخدموها عن ١٠٪، وتملّكها أسر في الغالب.

عندما فشل هذا النموذج في تحقيق النتائج المتوقعة - حين رفض عرفات في النهاية إملاءات كامب ديفيد - روجعت التكتيكات (وليس الاستراتيجيا) وفقاً للأسس المؤسساتية الجديدة التي سبق وصفها. وصُورَ عرفات فجأة كعقبة أمام هذه الخطط، وبُذلت الجهود لازاحتة تدرِّيجياً عن السلطة. وبدلاً منه، اختارت الجهات المانحة سياسة أقل اعتماداً على زعيم فرد بعد بإجماع فلسطيني، وأكثر اعتماداً على بنية مؤسسية يفترض أن بمقدورها أن تنتج، بمرور الوقت، طبقة سياسية أكثر استقراراً، يمكن التنبؤ بسلوكها وضبطها والاتكال عليها في إنجاز مهمتها التاريخية. وشدد المانحون الدوليون على «بناء الدولة» وحشد كامل من «الإصلاحات» المؤسساتية، من ضمن أجندته الحكم الرشيد في الوقت الذي راحوا يتلاعبون بالمنافسين داخل النخبة، لتبرير التحول ١٨٠ درجة في شأن المكانة المركزية التي كان يحتلها عرفات في خططهم. وبعد أن أعطى موافقته على قيام السلطة الفلسطينية في المقام الأول، ويسر أول تسويتها السياسية البدائية، بلغ دوره التاريخي نهايته. ولا يقتصر أمر عرفات على رفضه إبداء التوافق التام مع نظام عملية السلام وما كان يتظره من القيادة السياسية، ذلك أن هناك أدلة تشير إلى أنه حاول الالتفاف على الطبيعة الشبيهة بالسكة الحديد التي تسم التنمية الفلسطينية في ظل نظام عملية السلام، من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على أشكال الفساد والمحسوبيَّة بين مساعديه الموثوقين كما يفترض وأجهزة حركة فتح الصعبة المراس، بغية توسيع هامش مناورته. وهذا ما جعل منه متمراً وشيكًا، كان لا بدّ من واده في المهد، من وجهاه نظر إسرائيل والولايات المتحدة.

هكذا صيغت تسوية سياسية جديدة ثانية في النهاية كعقاب للتعديل الانتقالي الذي جرى في أعقاب وفاة عرفات (اغتيالاً على الأرجح). وعلى الرغم مما شهده المسار العضوي لنطوير الحركات الاجتماعية الفلسطينية السياسي من استيلاء حماس على جهاز «الدولة» بعد فوزها في انتخابات سنة ٢٠٠٦، فإن إسرائيل والجهات المانحة خطفت هذا الانتصار بعيداً تدرأً ما كان حينئذٍ نهج حماس السياسي الإصلاحي والمقاومة، والوسط الاجتماعي البديل الذي يدعمه، والذي برع من تجمعات اقتصادية سياسية واجتماعية ساخطة في المجتمع الفلسطيني موجودة خارج جهاز السلطة الفلسطينية، وشبكاتها الرعائية المفضلة هي في القطاع الخاص.

أدى الانقلاب الذي حاولت وكالة الاستخبارات المركزية تدبيره ضد حماس، ونفيذه من خلال أعني المرتبة بين عناصر حركة فتح، إلى تقسيم بين الضفة الغربية التي «تحكمها» فتح وقطاع غزة الذي «تحكمه» حماس. وهذا ما أطلق أيدي إسرائيل والمانحين ليحاولوا إعادة صوغ التسوية السياسية الثانية الجديدة في الضفة الغربية، وعلى أساس أشدّ رسوحاً. ومع قص أجنهة حماس وفصائل المقاومة إلى حدّ بعيد، ومع وجود زعيم أضعف كثيراً على رأس فتح، وشخصية مثل سلام فياض متثبت بالأجندة النيوليبرالية/الإصلاحية والحكم الرشيد، باتت إسرائيل والمجتمع الدولي في وضع أفضل يمكن إسرائيل من إدارة العمليات الحساسة التي رعتها وقدمتها في ما يتعلق بالهندسة الاجتماعية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة كما يحلو لها.

هكذا شهدت التسوية السياسية لفترة ما بعد الانتفاضة الثانية اتساع مجموعة الجهات الفاعلة النخبوية، أكان داخل السلطة الفلسطينية (التي بلغ عدد مستخدميها في ذلك الحين ١٨٠٠،٠٠٠ مستخدم) أم بين الرأسماليين المحليين الذين سبق أن كانوا مهتمّين في الترتيب السابق، وسيطر عليهم رأس المال القادم من الشتات. وإلى جانب عمليات التمويل والتوريق وتوفير الائتمان المرن الذي يسرّته المساعدات الدولية المخصصة لـ«بناء الدولة»، أمكنَ لصالح النخبة الجديدة أن تهاسك بشكل أكثر استقراراً حول جهاز شفاف يشبه الدولة للسلطة الفلسطينية مع الريوّع الاستراتيجية التي كانت واثقةً من متعها بها كجناح «معتدل» في الانقسام بين فتح / حماس. وبإطلاق هذه الآليات المالية، سعى المجتمع الدولي إلى استيعاب تناقضات نزع التنمية في العلاقات الاجتماعية بين الفلسطينيين باستخدام قوى «السوق». وبذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي والمقاومة يمكن أن يكونا رافعة ورافعة مضادة لصالح العلاقات الطبقية الفلسطينية، وديناميات «السوق»، والقسر الذي تولّده هذه العمليات.

## أفكار ختامية

إن الترتيبات الأساسية هذه هي التي تحدد الهندسة الأولية للسلطة والسيطرة في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة اليوم.

لا بد لكل مناقشة جادة للحركة الفلسطينية، وآفاقها المستقبلية من التعامل مع هذه الحقيقة إذا ما أريد لها أن تساهم في تشكيل رؤية بديلة للتنظيم الاجتماعي - السياسي والاقتصادي الفلسطيني.

على الرغم من إقرارنا بأن هذه الخطوط العامة التي رسمناها للديناميات الاقتصادية السياسية المتنافسة تبقى اختزالية في تصويرها هذه الديناميات، فإنها مفيدة في تصور تنظيم القوى المنخرطة في السيطرة وإعادة الإنتاج الاجتماعي الفلسطينية.

علاوة على ذلك، فإنها تعيد وضع أدوات الاقتصاد السياسي التحليلية في مكانها الصحيح في المركز من تحليل الحركة الفلسطينية، وحيث يجب أن تكون إذا ما كان الفاعلون الفلسطينيون والمتضامنون معهم جادين في وضع الأساس لبديل.

وعلى هذا الصعيد، لن يكون سهلاً قطع العقدة المستعصية التي عقدها نظام عملية السلام وتداعياته التي ترتبّت على العلاقات الاجتماعية الفلسطينية، وليس من المرجح على أي حال أن نجد مثل هذا القطع في «صندوق» الديناميات القائمة لدى الفاعلين السياسيين الفلسطينيين المعاصرين. والطبيعة الريعية لاقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة، تلك الطبيعة التي يعبر عنها توفير الريوّع الاستراتيجية لاثنين من الفصائل السياسية الكبرى عن طريق داعمين خارجين أقوىاء، تحول بقوّة دون قيام كيان مستقل وديمقراطي ومعتمد على نفسه. أمّا تداخل الفصل الجغرافي مع التمييز السياسي، فيعني رفض قيام تجربة مشتركة بين الفاعلين السياسيين، في حين تقف الشكوك المتبادلة لدى كلّ جماعة تجاه الجماعة الأخرى حجر عثرة أمام أي محاولة لتغيير الواقع الراهن. ولعلّ هذه اللوحة القائمة أن تكون، أكثر من أي شيء آخر، الإنجاز الحقيقي لنظام عملية السلام واحتضانه الحنون للاقتصاد السياسي. وبدلًا من أن يجلب «السلام» حرية الشعب ووحدته على أرض واحدة، أقام اقتصاداً سياسياً جديداً وحصنه ورفعه؛ اقتصاد التقسيم الاستعماري على جزر متضائلة ذات استقلال زائف يأسرها ماديًّا واقتصاديًّا، وذهبًا بكثير من المعنى.

## مراجع إضافية

### Books

- Bouillon, Markus E. *The Peace Business: Money and Power in the Palestine-Israel Conflict*. London; New York: I. B. Tauris, 2004.
- Duffield, Mark. «Getting Savages to Fight Barbarians: Development, Security and the Colonial Present.» *Conflict, Security and Development*: vol. 5, no. 2, August 2005.
- Johnson, John H. and Sulaiman S. Wasty. *Borrower Ownership of Adjustment Programs and the Political Economy of Reform*. Washington, DC: World Bank, 1993. (World Bank Discussion Papers; 199)
- Jomo Kwame Sundaram and Ben Fine. *The New Development Economics: After the Washington Consensus*. New Delhi: Tulika Books; London: Zed Books, 2006.

### Conferences

- «Civil Conflict, Crime and Violence.» (World Bank's Development Economic Research Group (DECRG) Launch Conference, World Bank, Washington, DC, 22-2 3 February 1999).